

مقتل 198 شخصاً بسبب التعذيب في سوريا في آب 2018

194 منهم على يد قوات النظام السوري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأحد 2 أيلول 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص تنفيذي.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب في آب.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

يحظر القانون الدولي بصورة تامّة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المذلة وهو بمثابة قاعدة عُرفية من غير المسموح للدول المسّ به أو موازنته مع الحقوق أو القيم الأخرى، ولا حتى في حالة الطوارئ، وإنّ انتهاك حظر التعذيب يُعتبر جريمة دولية في القانون الجنائي الدولي ويتحمّل الأشخاص الذين أصدروا الأوامر بالتّعذيب أو لم يمنعوا حدوثه المسؤولية الجنائية عن مثل هذه الممارسات، وعلى الرغم من ذلك ففي سوريا يستمرّ نهج التعذيب بشكل نمطي آلي وعلى نحو غاية في الوحشية والسادية، ويحمل في كثير من الأحيان صبغة طائفية وعنصرية، ولا سيما في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، الذي كان ولا يزال المرتكب الأبرز والرئيس لجريمة التعذيب. لقد لجأت قوات النظام السوري منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 إلى سياسة الاعتقالات التعسفية العشوائية والمركّزة، وبالتزامن مع عمليات الاعتقال والإخفاء القسري، بدأنا نُسجّل حوادث الوفيات بسبب التعذيب، بشكل شبه يومي ومارست قوات النظام السوري أساليب غاية في الوحشية بغرض الانتقام والقتل، وكوسيلة للتخلص من المعارضين المحتجزين وأعدادهم المتزايدة، ولتركيع وإخضاع الحراك الشعبي وإرهابه وإذلاله وتشريدته، وقد رصدنا أبرز هذه الأساليب في دراسة موسّعة صدرت عام 2014.



ارتكبت الأطراف الأخرى جريمة التعذيب وإن كان بشكل أقل من النظام السوري إلا أننا رصدنا تزايداً ملحوظاً منذ عام 2015 في وتيرة سقوط الضحايا بسبب التعذيب على يد الأطراف الأخرى بشكل خاص تنظيم داعش الذي استطاع تأسيس مراكز احتجاز عدة، وجهازاً خاصاً للاعتقال والتعذيب في المناطق الخاضعة لسيطرته، وكذلك قوات الإدارة الذاتية الكردية التي مارست أساليب تعذيب مُشابهة للنظام السوري خاصة تجاه المُتهمين بالانتماء إلى فصائل في المعارضة المسلحة وأقربائهم، كما حملت بعض عمليات التعذيب صبغة عرقية.

وعلى الرغم من أن ممارسات التعذيب التي نفذتها قوات في المعارضة المسلحة لم تصل إلى كونها أعمالاً مُتسقة على نطاق واسع ضد المدنيين إلا أننا رصدنا تزايداً في وتيرة هذه الممارسات وفي حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة منذ تشرين الثاني 2016.

لم تميّز هذه الأطراف جميعها في عمليات القتل بسبب التعذيب بين طفل وسيدة وكهل حيث وثّقنا مئات حالات القتل بحقهم؛ بهدف ترقيق فئات الشعب كافة وبثّ الرُعب بينهم. وقد لجأ العديد منهم إلى تبليغ ذوي الضحية عن مقتله دون تسليم أيّ جثمان، كما عمد النظام السوري إلى إجبار توقيع ذوي الضحية على أوراق تثبت أن الضحية توفى لأسباب صحّية لا علاقة لها بالتعذيب دون أن يروا جثمانه.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لا بُدّ من تطبيق مبدأ ”مسؤولية الحماية“ بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، ولا تزال جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب تُرتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها“.

سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب -لشهر الثالث على التوالي- استمرار عمليات الكشف عن مصير العديد من المختفين قسراً لدى النظام السوري، حيث لا تزال بعض الأسر تعلم بوفاة ابنها عبر دوائر السّجل المدني التابعة للنظام السوري إما أثناء مراجعتها للدائرة لإجراء المعاملات المدنيّة أو عبر نشر تلك الدوائر قوائم اسميّة للمختفين الذين توفوا بسبب التعذيب دون تحديد سبب الوفاة ومكانها، وقد بلغت حصيلة هؤلاء الضحايا وفق آخر [تقرير](#) صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان 836 مواطناً سورياً، بينهم تسعة أطفال وسيدة.



يرصد التقرير حصيلة الضحايا بسبب التعذيب على يد الأطراف الخمسة الرئيسة (قوات النظام السوري - التنظيمات الإسلامية المتشددة - قوات الإدارة الذاتية الكردية - فصائل المعارضة المسلحة - جهات لم نتكّن من تحديدها)، التي تمكّننا من توثيقها في آب، كما يستعرض التقرير أبرز هذه الحالات.

استند التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، فعندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك نقوم بمتابعة الخبر ومحاولة التّحقق وجمع أدلة وبيانات، لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان كحال بقية المنظمات الحقوقية من زيارة مراكز الاعتقال التابعة لقوات النظام السوري بسبب الحظر المفروض على أعضائنا، وكذلك هو الحال بالنسبة لمراكز الاعتقال لدى بقية أطراف النزاع.

نحصل على المعلومات الخاصّة بالضحايا التعذيب في سجون النظام السوري من خلال الحديث إما مع معتقلين سابقين أو مع ذوي الضحايا أو أصدقائهم، ومعظمهم يحصلون على المعلومات عن أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين، ويبقى تأكيد الوفاة بنسبة تامة خاضعاً لعمليات التوثيق والتّحقق المستمر، وتظلّ مثل هذه القضايا مفتوحة، ونظراً لما نُعانيه من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق فإنّ ما ورد ذكره في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى من الانتهاكات الحقيقية التي تتمُّ ممارستها.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في [توثيق الضحايا](#).

ثانياً: الملخص التنفيذي:

ألف: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب منذ بداية عام 2018:

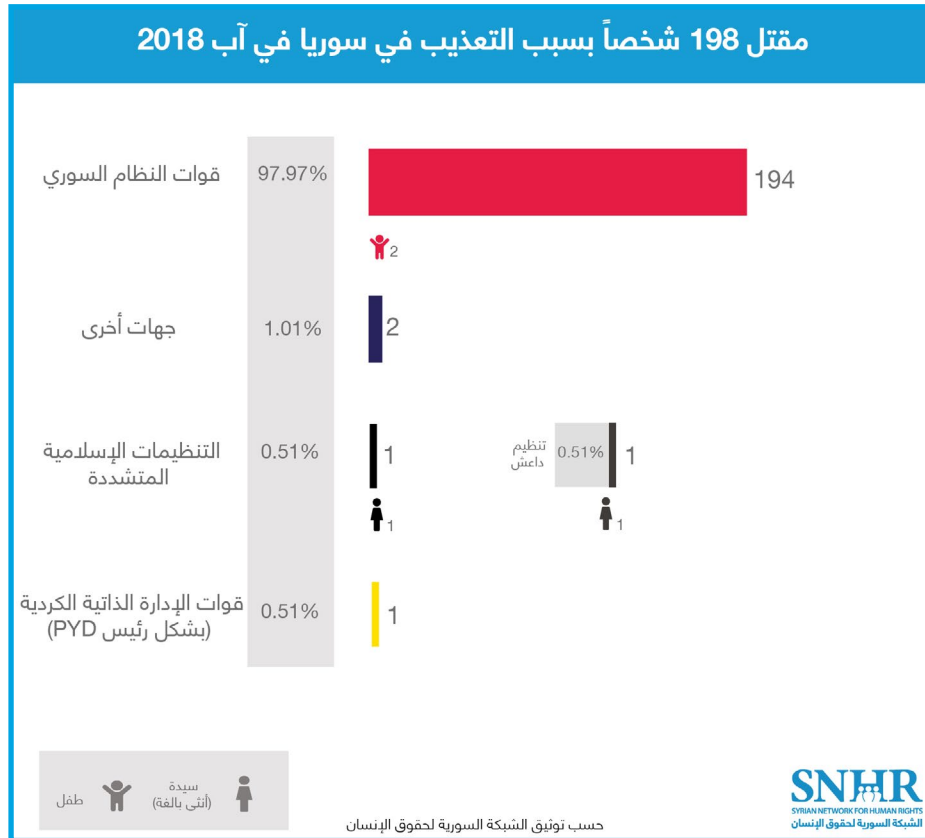
وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2018 حتى أيلول من العام ذاته 891 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا. توزّعت حصيلتها شهرياً على النحو التالي:





باء: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في آب 2018:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 198 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في آب، يتوزعون على النحو التالي:



أولاً: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية): 194، بينهم 2 طفلاً.

ثانياً: المنظمات الإسلامية المتشددة: 1 سيدة

- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 1 سيدة

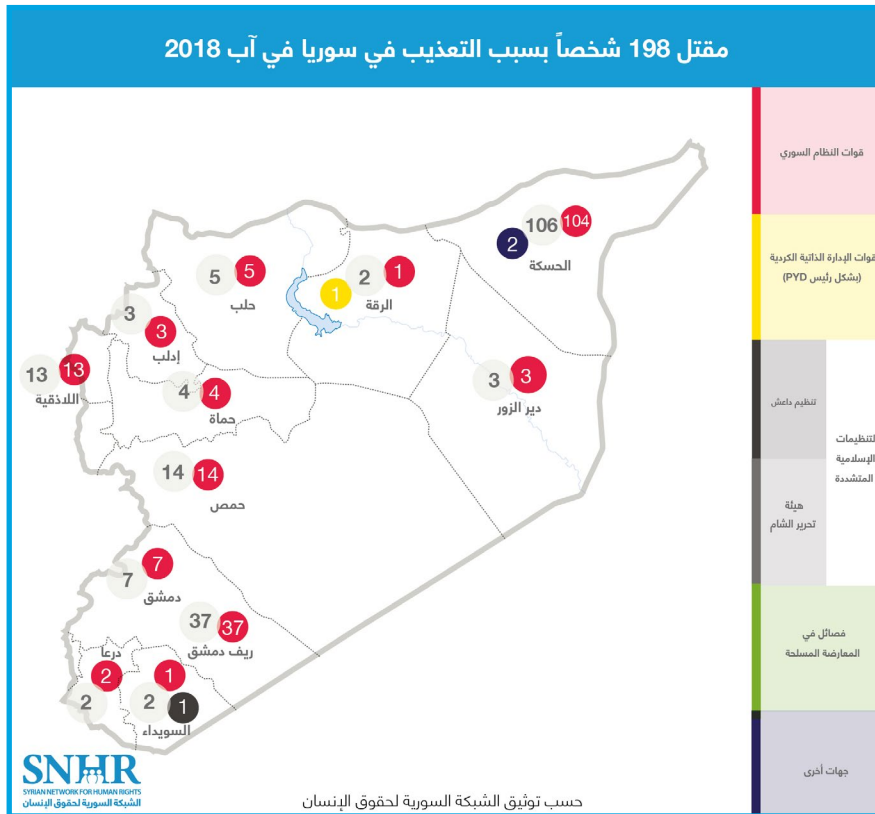
ثالثاً: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني): 1

رابعاً: جهات أخرى: 2

فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 حتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تُستخدم ضد المعتقلين.

محافظة الحسكة سجّلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب في آب، حيث بلغ عددهم 106 شخصاً.

توزعت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب على المحافظات على النحو التالي:



أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في آب فهي:

طبيب، ممرض، رياضي، واحد من الكوادر التعليمية، طالبان جامعيان، ناشط إعلامي، طفلان، سيدة، 13 صلة قرى



ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب في آب:

أطباء:



عبد الغفور خلاصي

عبد الغفور خلاصي، طبيب تخدير، من مؤسسي مشفى الزرزور في مدينة حلب، من أبناء قرية كفر نوران بريف محافظة حلب الغربي، الأربعاء 28/ تشرين الثاني/ 2012 اعتقلته قوات النظام السوري مع أخيه يوسف من مكان وجودهما على طريق دمشق الدولي، وحصلنا يوم الثلاثاء 7/ آب/ 2018 على معلومات تؤكد أنّهما مسجلين في دائرة السّجل المدني على أنّهما متوفيان، ونرجّح أنّهما قضيا بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز. يوسف، حاصل على إجازة من كلية الشريعة الإسلامية وخطيب سابق في مسجد حي الفردوس ومدرس شريعة، من مواليد عام 1963.

رياضيون:



محمود العلي

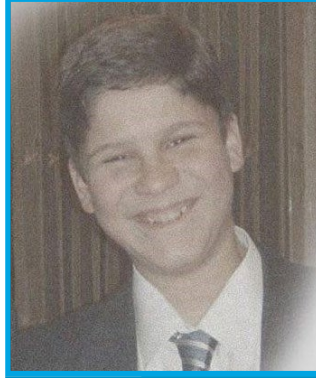
محمود العلي، لاعب نادي الجزيرة في كرة القدم، من أبناء حي غويران شرق مدينة الحسكة، الأربعاء 8/ تشرين الأول/ 2014 اعتقلته قوات النظام السوري من مدينة دمشق، يوم الأربعاء 1/ آب/ 2018 حصلنا على معلومات تؤكد تسجيله في دائرة السجل المدني على أنه متوفي، ونرجّح أنه قد قضى بسبب التعذيب في سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق.

كوادر تعليمية:

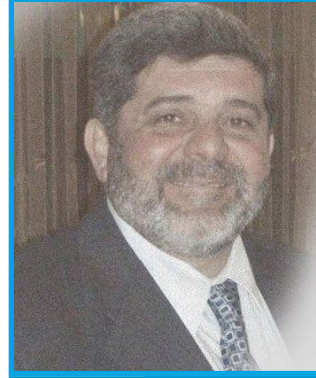
مازن دباغ وابنه عبد القادر باتريك، يحملان الجنسية الفرنسية، من أبناء مدينة دمشق، اعتقلتهما قوات النظام السوري يوم الأحد 3/ تشرين الثاني/ 2013 من مكان وجودهما في مدينة دمشق، وقد علمنا يوم الأربعاء 15/ آب/ 2018 أنّهما مسجلين في دائرة السجل المدني على أنّهما متوفيان، ونرجّح أنّهما قد قضيا بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز. مازن، يشغل منصب المستشار التعليمي الأول في مدرسة شارل ديغول الفرنسية¹ بدمشق، تاريخ وفاته حسب السجل المدني هو يوم الثلاثاء 25/ تشرين الثاني/ 2017، فيما تاريخ وفاة عبد القادر باتريك وفق السّجل ذاته، الأحد 21/ كانون الأول/ 2014.

¹ مدرسة شارل ديغول تُشرف عليها الجمهورية الفرنسية عبر سفارتها في مدينة دمشق





عبد القادر باتريك دباغ



مازن دباغ

طلاب جامعيون:

محمد الأحمر، طالب في كلية الاقتصاد، من أبناء مدينة داريا غرب محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1991، الأربعاء 9/ أيار/ 2012 اعتقلته قوات النظام السوري من مدينة داريا، يوم الجمعة 17/ آب/ 2018 حصلنا على معلومات تُفيد أنّ بيان الوفاة الخاص به في السّجل المدني يُظهر أنه قد مات في عام 2013، ونرجّح أنه قضى بسبب التعذيب.



محمد الأحمر

الأطفال:

محمود أسعد الحاج، طفل، من أبناء قرية الزباري بريف محافظة دير الزور الشرقي، يبلغ من العمر 16 عاماً حين اعتقاله، في آذار/ 2018 اعتقلته قوات النظام السوري من قرية الزباري واقناده إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دير الزور، أفرجت عنه في تموز/ 2018، يوم السبت 25/ آب/ 2018 توفي محمود إثر التّعذيب الذي تعرض له في أثناء اعتقاله.

السيدات:

زهية فواز الجباعي، من أبناء قرية الشبكي بريف محافظة السويداء الشرقي، تبلغ من العمر 60 عاماً، الأربعاء 25/ تموز/ 2018 اختطفتها عناصر مسلحة تنتمي إلى تنظيم داعش من قرية الشبكي، الخميس 9/ آب/ 2018، حصلنا على معلومات تؤكد وفاتها بسبب إهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز.



زهية الجباعي



صلوات القربي:

سعد محمد ناصر الرجب وأخوه محمد ياسين، من أبناء حي غويران شرق مدينة الحسكة، اعتقلتتهما قوات النظام السوري في عام 2013، يوم الأربعاء 1/ آب/ 2018 حصلنا على معلومات تؤكد تسجيلهما في دائرة السّجل المدني على أنّهما متوفيان، ونرجّح أنّهما قد قُضيا بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري.

أحمد تركي هجيج الكاور وأخوه ياسر وفواز، من أبناء حي غويران شرق مدينة الحسكة، اعتقلتهم قوات النظام السوري في عام 2014، يوم الخميس 2/ آب/ 2018 حصلنا على معلومات تؤكد تسجيلهم في دائرة السّجل المدني على أنّهم متوفون، ونرجّح أنّهم قد قُضوا بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

علي عليان علي وإخوته سيف الدين ومحمد خير وعز الدين، فلسطينيون سوريون، من أبناء مدينة دمشق، حصلنا يوم الإثنين 13/ آب/ 2018 على معلومات تؤكد تسجيلهم متوفون في دائرة السّجل المدني، ونرجّح أنّهم قد قُضوا بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري.

علي، من مواليد عام 1987، الأربعاء 29/ كانون الثاني/ 2014 اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة جرمانا بمحافظة ريف دمشق.

سيف الدين، من مواليد عام 1970، الأربعاء 17/ نيسان/ 2013 اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها.

محمد خير، من مواليد عام 1972، الأربعاء 29/ كانون الثاني/ 2014، اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة جرمانا.

عز الدين، من مواليد عام 1995، الأربعاء 29/ كانون الثاني/ 2014، اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة جرمانا.



رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

مارس النظام السوري التعذيب عبر عدة مؤسسات على نحو سياسة مؤسسية نمطية، وفي إطار واسع، وهذا يُشكّل خرقاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويرقى إلى الجرائم ضدّ الإنسانية، وقد وصل في كثير من الأحيان إلى انتهاك حقّ الحياة بشكل كثيف، كما تُشكّل تلك الجرائم التي مورست بعد بدء النزاع المسلح الغير دولي بشكل منهجي وواسع النطاق خرقاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني، وترقى إلى جرائم حرب، وقد ثبت أنّ النظام السوري على علم تام بها، وعلى يقين أنّ ظروف الاحتجاز اللاإنسانية سوف تؤدي حتماً إلى الوفاة لكنه لمّا يقيم بفعل أي شيء حيالها، ولها يفتح أيّ تحقيق، أو يُحاسب المتورطين بها، بل قام بشرعنة جرائمهم، ومحاولات لإخفاء وطمس الأدلة الجنائية.

إنّ المحاكمات الشكلية التي أجراها تنظيم داعش للمحتجزين لديه تنتهي بالحكم على المحتجز بالموت بالتعذيب أو الإعدام الميداني والقتل بطرق وحشية مبتكرة، ولا تُراعي أيّاً من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني وهذا يُشكّل جريمة حرب.

لم تراعى قوات الإدارة الذاتية الكردية في هذا الخصوص مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، وتُشكّل ممارسات التعذيب التي تقوم بها بحقّ خصومها على خلفية النزاع المسلح الغير دولي جريمة حرب.

تُشكّل أفعال التعذيب التي تقوم بها فصائل في المعارضة المسلحة مخالفة صريحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان لدى ممارستها بحقّ الأهالي في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وللقانون الدولي الإنساني في حال مورست بحقّ أحد خصومها في النزاع المسلح الغير دولي، وترقى إلى جريمة حرب.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- تجديد مطالبة النظام السوري بضرورة الالتزام بوقف عمليات التعذيب، والطلب الفوري بكشف مصير الضحايا بسبب التعذيب، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.
- الضغط على الحكومة السورية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 2042 و 2139 و 2254 وفي حال تكرار عدم التزام الحكومة السورية كما هو الحال منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في سوريا لا بُدّ من اللجوء إلى الفصل السابع لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

9

- يجب على روسيا التوقف عن عرقلة رفع الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- يتوجب على جميع الأذرع الإغاثية التابعة للأمم المتحدة البحث عن الأسر التي فقدت مُعيّليها أو أحد أبنائها بسبب التعذيب، وضمان إيصال المعونات إلى مُستحقيها بشكل مستمر، والبدء بعمليات إعادة التّاهيل.
- المعاقبة الفورية لجميع الأفراد المتورطين في ماكينّة التعذيب.

إلى المجتمع الدولي:

- يجب أن تقوم الدُول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإقامة ولايتها القضائية على مرتكبي جرائم التعذيب، وبذل كل الجهود الماديّة والأمنيّة في سبيل ذلك.
- اتخاذ إجراءات عقابية جديّة بحقّ النّظام السوري لردعه عن الاستمرار في قتل المواطنين السوريين تحت التعذيب.
- تقديم مزيد من الأموال والدّعم والمنح الكافية للمنظّمات المحليّة التي تهتمّ برعاية وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وأسْرهم.
- تقديم الدّعم للنشطاء الأفراد والمنظّمات المحليّة التي تقوم بتوثيق الانتهاكات دون فرض وصاية أو توجيهات سياسية.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النّظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

إلى النظام السوري:

- فتح تحقيق فوري في جميع حالات الوفاة داخل مراكز الاحتجاز، والتّوقف عن ارتكاب ممارسات ونمطيّة التعذيب التي تُشكّل جرائم ضد الإنسانية وترتكبها أجهزته بشكل يومي.
- يجب تعليق أحكام الإعدام كافة؛ لأنّها صادرة بناء على اعترافات مأخوذة تحت التعذيب الوحشي.
- السّماح الفوري لدخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات الحقوقية الموضوعية إلى مراكز الاحتجاز.



- اتخاذ إجراءات فورية لوقف أشكال التعذيب كافة، وتحسين ظروف مراكز الاحتجاز، والتعهد بحماية عشرات آلاف المعتقلين من التعرض للتعذيب والإهانة.
- إطلاق سراح المعتقلين تعسفياً وبشكل خاص الأطفال والنساء، وكشف مصير عشرات آلاف المختفين قسراً.
- يتحمّل النظام السوري مسؤولية الوفيات بسبب التعذيب، وعليه البدء مباشرة في تعويض أسر الضحايا كافة.

إلى المنظمات الإسلامية المتشدّدة:

يتوجب مراعاة تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق والسجون التي تخضع لسيطرتها، وإيقاف أشكال التعذيب كافة داخل مراكز الاحتجاز.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

- مراعاة أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنهاء المحاكمات الغير قانونية، وإيقاف جميع عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
- السّماح الفوري للجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان الموضوعية بزيارة جميع مراكز الاحتجاز، وعدم وضع المعتقلين في مراكز احتجاز سرّية.
- محاسبة جميع الأفراد المتورطين بعمليات تعذيب، وطردهم بشكل مباشر.

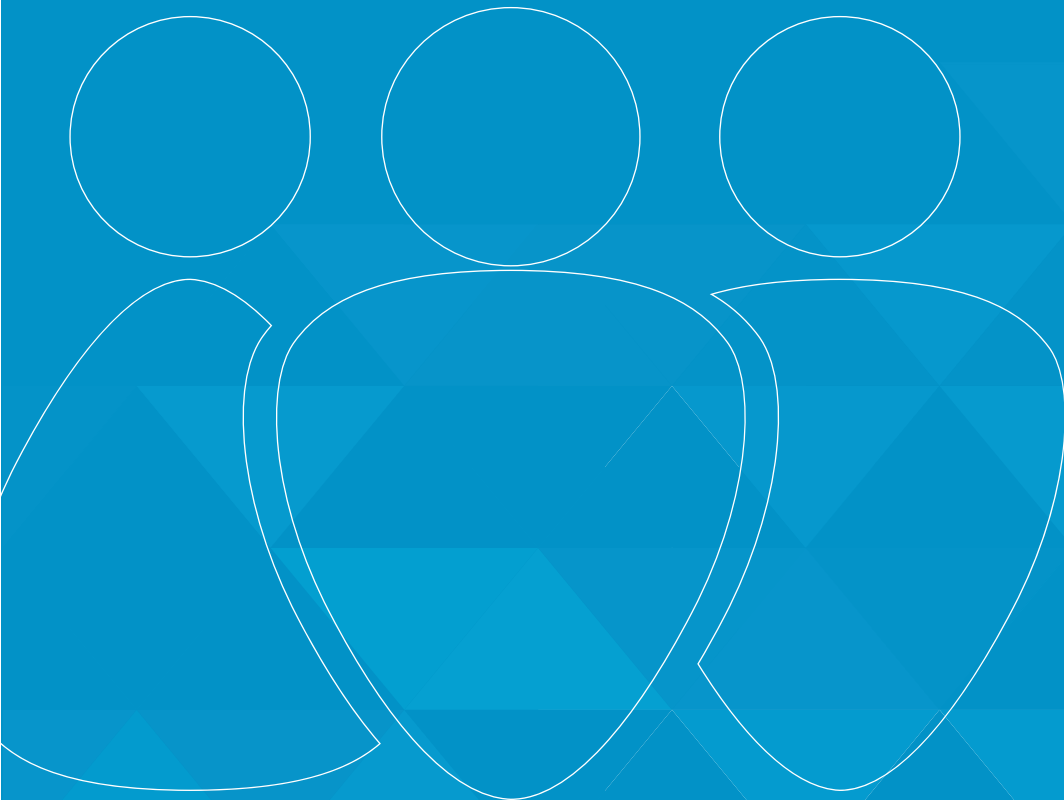
إلى الإدارة الذاتية الكردية:

- الالتزام بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتّوقف عن استخدام التعذيب بحق الخصوم السياسيين، أو العسكريين، وفتح تحقيقات للمتورطين في هذه الجرائم، ومحاسبتهم.
- الإفصاح عن جميع المعتقلين ونشر قوائم بأسمائهم، ونشر مواقع وأماكن مراكز الاحتجاز السريّة، والسّماح للأهالي والمنظمات الحقوقية بزيارتهم.

شكر وعزاء

خالص الشكر للأهالي والشهود والنشطاء الذين ساهموا بشكل فعّال في خروج التقرير على هذا الشكل وخالص العزاء لذوي الضحايا وأصدقائهم.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

